



تعميم مالي رقم (10) لسنة 2026م

بشأن تعليمات إعداد مشروع الحساب الختامي للجهات الاتحادية (البيانات المالية) وإعداد مشروع الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2026/12/31م

السادة / الجهات الاتحادية المحترمين
تحية طيبة وبعد،

تهديكم وزارة المالية أطيب التحيات وعملاً بأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة وتعديلاته، ولا سيما أحكام الفصل الثاني عشر بشأن الحساب الختامي للجهات الاتحادية، والفصل الثالث عشر بشأن الحساب الختامي الموحد للحكومة الاتحادية، والمواد من (66) إلى (73)، واستناداً إلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2026 في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات الاتحادية المستقلة عن السنة المالية 2026، وقرار مجلس الوزراء رقم (2/17) لسنة 2024 بشأن إصدار دليل المعايير المحاسبية في الحكومة الاتحادية لسنة 2024، تصدر وزارة المالية هذا التعميم المالي إلى الجهات الاتحادية، متضمناً القواعد والضوابط والإجراءات والمعالجات المحاسبية للمعاملات والتسويات اللازمة لإعداد مشروع الحساب الختامي للجهات الاتحادية (البيانات المالية) والحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة)، عن السنة المالية المنتهية في 2026/12/31م، وذلك وفقاً للضوابط والقواعد التالية:

أولاً: مشروع الحساب الختامي للجهة الاتحادية (البيانات المالية):

1. ملف مشروع الحساب الختامي للجهة الاتحادية (البيانات المالية):

أ. خطاب التمثيل الإداري.

ب. البيانات المالية (المركز المالي، الأداء المالي، التغيرات في صافي الأصول، التدفقات النقدية، بيان مقارنة بين المبالغ المقدرة (الميزانية) والمبالغ الفعلية على الأساس النقدي المعدل، الإفصاحات).

ج. التقرير السنوي متضمناً مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).

2. الخطة الزمنية:

أ. الجهة الاتحادية:

تلتزم كل جهة اتحادية بإرسال مشروع حسابها الختامي (البيانات المالية) وكافة مكوناته إلى جهاز الإمارات للمحاسبة، ونسخة إلى وزارة المالية في موعد أقصاه 2027/01/26م.

كما يتوجب على الجهات الاتحادية التي أنشأت صناديق خاصة، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (9/4) لسنة 2021 بشأن سياسة إنشاء الصناديق الخاصة في الحكومة الاتحادية، وقرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2022 بشأن اعتماد دليل إجراءات إنشاء الصناديق الخاصة في الحكومة الاتحادية، بإعداد وإرسال مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) للصندوق إلى جهاز الإمارات للمحاسبة، ونسخة إلى وزارة المالية، في الموعد ذاته الموافق 2027/01/26م.



يقوم جهاز الإمارات للمحاسبة، بموجب اختصاصه الرقابي، بمراجعة مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) وإبداء ملاحظاته ومناقشتها مع الجهة الاتحادية المعنية لإدخال التعديلات اللازمة، ثم يرفع تقريراً برأيه المهني على مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) للجهة الاتحادية ونسخة منه إلى وزارة المالية خلال الفترة من 2027/01/26م إلى 2027/02/26م.

ب. مصروفات اتحادية أخرى:

تقوم وزارة المالية بإرسال مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) لمصروفات اتحادية أخرى إلى جهاز الإمارات للمحاسبة في موعد أقصاه 2027/03/15م.

يقوم جهاز الإمارات للمحاسبة، بموجب اختصاصه الرقابي، بمراجعة مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) لمصروفات اتحادية أخرى وإبداء ملاحظاته ومناقشتها مع وزارة المالية ثم يرفع تقريراً برأيه المهني على مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) لمصروفات اتحادية أخرى خلال الفترة من 2027/01/26م إلى 2027/03/26م.

ثانياً: مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة):

1. ملف مشروع الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة):

أ. مشروع قانون اتحادي بشأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2026/12/31م.

ب. البيانات المالية الموحدة (المركز المالي الموحد، الأداء المالي الموحد، التغيرات في صافي الأصول الموحد، التدفقات النقدية الموحدة، بيان مقارنة بين المبالغ المقدرة (الميزانية) والمبالغ الفعلية على الأساس النقدي المعدل الموحد، والإفصاحات).

2. الخطة الزمنية:

الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة):

تعد وزارة المالية من واقع مشاريع الحسابات الختامية (البيانات المالية) للجهات الاتحادية والرأي المهني لجهاز الإمارات للمحاسبة بشأنها، مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) في موعد أقصاه 2027/04/01م.

تتسلم وزارة المالية الرأي المهني لجهاز الإمارات للمحاسبة عن مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2026/12/31م في موعد أقصاه 2027/04/12م.

ترفع وزارة المالية مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2026/12/31م، وردها على تقرير جهاز الإمارات للمحاسبة بشأنه إلى مجلس الوزراء الموقر في موعد أقصاه 2027/04/20م.



ثالثاً: القواعد والضوابط الملزمة لإعداد مشروعات الحسابات الختامية (البيانات المالية):
تلتزم الجهة الاتحادية عند إعداد وتقديم مشروعات حساباتها الختامية (البيانات المالية) بالقواعد والضوابط الموضحة أدناه:
1. المتطلبات العامة والضوابط التنظيمية:

م	البيان
1	الالتزام بأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (8/3) لسنة 2025 بشأن إعادة تنظيم الإجراءات والضوابط لاستلام مبالغ الدعم الخارجي ورعاية المشاريع التي تتحصل عليها الجهات الاتحادية.
2	الالتزام بأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (9/4) لسنة 2021 بشأن سياسة إنشاء الصناديق الخاصة في الحكومة الاتحادية، وقرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2022 بشأن اعتماد دليل إجراءات إنشاء الصناديق الخاصة في الحكومة الاتحادية.
3	الالتزام الكامل بالمواعيد المحددة لإقفال الأنظمة والدفاتر المحاسبية، وفقاً لما هو موضح في الملحق رقم (1): الجدول الزمني لإقفال الأنظمة والدفاتر المحاسبية، المرفق بهذا التعميم باعتباره جزءاً لا يتجزأ من هذا التعميم ومن أحكامه التنظيمية.
4	تطبيق الأدلة والسياسات والإجراءات المالية والمحاسبية الصادرة عن وزارة المالية.
5	تنفيذ المناقشات المالية حصراً وفق القواعد والضوابط المعتمدة، وحظر إجراء أي قيود يدوية لتعديل ميزانية التوليفات المحاسبية.
6	يحظر تداخل العمليات والمعاملات المالية للسنة المالية 2026 خلال فترة الإعداد مع السنة المالية 2027، ويتعين على كل جهة اتحادية اتخاذ ما يلزم لضبط دفاترها وأنظمتها بما يكفل الفصل التام بينهما.
7	تقع مسؤولية تحميل وإعداد ومراجعة البيانات المالية على نظام الهايبيرون لإعداد التقارير المالية (HFM) على عاتق الجهة الاتحادية، وتلتزم الجهة بالتأكد من دقة واكتمال وصحة البيانات المدخلة أو المحملة على النظام، وإجراء المراجعات والمطابقات اللازمة قبل اعتمادها أو إرسالها. ويقتصر دور وزارة المالية على تقديم الدعم الفني اللازم لتشغيل النظام.
8	متابعة تحديثات النماذج والتعليمات عبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

2. المعالجات والتسويات المالية والمحاسبية

م	البيان
1	قيد وإقفال حسابات ضريبة القيمة المضافة وفقاً للإجراءات المعتمدة.
2	الإفصاح عن جميع المعاملات المسجلة على البنود (999998) و(999999) وتسويتها وإقفالها في حساب جاري وزارة المالية.
3	الاعتراف بالمصروفات المستحقة عن السلع والخدمات المستلمة دون فواتير، وقيد المخصصات (الإجازات، نهاية الخدمة، الالتزامات القانونية) بدقة وفق أساس الاستحقاق.
4	تحميل السنة المالية 2026م بجميع المصروفات المستحقة وقيد المصروفات المدفوعة مقدماً وإظهارها بشكل منفصل.
5	إجراء جرد شامل للسلف النقدية وتسويتها وقيد المصروفات الخاصة بالسنة المالية 2026م.
6	مطابقة الإيرادات بين الأنظمة التشغيلية والمالية وقيد الإيرادات المستحقة.
7	قيد الإيرادات المحصلة عن خدمات سيتم تقديمها في سنوات مالية لاحقة وإظهارها كالتزامات ضمن بند الإيرادات المؤجلة.



3. تطبيق المعايير المحاسبية ومتطلبات الإفصاح:

م	البيان
1	تحديث الأرصدة الخاصة بتطبيق المعايير (IPSAS 41-44) باستخدام النماذج وأوراق العمل المعتمدة لتحضير الأرصدة الخاصة بهذه المعايير.
2	إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS 45-49)، باستخدام النماذج وأوراق العمل المعتمدة لتحضير الأرصدة الخاصة بهذه المعايير.
3	إعداد إفصاحات مفصلة عن المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة ومطابقتها وتأكيدها من الجهات المعنية قبل الإرسال.

4. ضوابط تسليم مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) والإجراءات اللاحقة:

م	البيان
1	توريد الفوائض النقدية إلى حساب الخزنة الموحد خلال (30) يوماً من تاريخ إصدار جهاز الإمارات للمحاسبة تقريره المهني بشأن مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية)، عملاً بأحكام المادة (73) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة وتعديلاته، وذلك وفق منهجية احتساب فائض تنفيذ الميزانية الموضحة ضمن سياسة حوكمة إجراءات توريد فوائض تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد.
2	يحظر إدخال أي تعديلات على مشاريع الحسابات الختامية (البيانات المالية) التي تم تسليمها إلى جهاز الإمارات للمحاسبة إلا بعد التنسيق مع وزارة المالية وموافقة جهاز الإمارات للمحاسبة.

رابعاً: الاعتماد الداخلي:

عملاً بأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة وتعديلاته، ومتطلبات جهاز الإمارات للمحاسبة، تلتزم كافة الجهات الاتحادية باعتماد مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) ومرفقاته الموضحة أدناه من قبل الإدارة العليا لديها (الوزير/ رئيس الجهة الاتحادية المختص أو من في حكمه)، مع بيان تاريخ التوقيع:

أ. خطاب التمثيل الإداري.

ب. البيانات المالية (المركز المالي، الأداء المالي، التغيرات في صافي الأصول، التدفقات النقدية، بيان مقارنة بين المبالغ المقدرة (الميزانية) والمبالغ الفعلية على الأساس النقدي المعدل، والإفصاحات).

ج. التقرير السنوي متضمناً مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

صدر بتاريخ : 10 / ربيع الآخر / 1448 هـ
الموافق : 21 / 09 / 2026 م



تابع: الملحق رقم (1): الجدول الزمني لإقفال الأنظمة والدفاتر المحاسبية للسنة المالية 2026

م	البيان	الإجراء	موعد التنفيذ (بحد أقصى)
1	طلبات وأوامر الشراء	• إصدار طلبات الشراء العائدة للسنة المالية 2026	2026/12/21م
		• مراجعة وتسوية كافة طلبات الشراء التي لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن تنفيذها في نظام المشتريات بحيث يتم تحويلها إلى أوامر شراء أو إلغاؤها.	2026/12/25م
		• إصدار أوامر الشراء العائدة للسنة المالية 2026	2026/12/29م
		• مراجعة وتسوية كافة أوامر الشراء التي لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن تنفيذها في نظام المشتريات بحيث يتم ترحيلها إلى السنة المالية التالية أو إلغاؤها.	2027/01/04م
		• إقفال دفتر وأنظمة المشتريات للسنة المالية 2026	2027/01/08م
2	أحكام خاصة بطلبات وأوامر الشراء	لاستكمال إجراءات ترحيل أوامر الشراء الصادرة للسنة المالية 2026 والتي تعود للسنة المالية 2027 يتوجب توفر ميزانية على نفس التوليفة المحاسبية الصادر بها أوامر الشراء ضمن ميزانية السنة المالية 2027.	
		يبدأ العمل بنظام المشتريات للسنة المالية 2027 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية العام 2027 شريطة إقفال دفتر المشتريات للسنة المالية 2026.	
		• الجرد السنوي	2026/12/31م
		• التحديث على بيانات المخزون بناء على نتائج الجرد السنوي	2027/01/05م
		• مطابقة سجل المخزون مع الأرصدة في دفتر الأستاذ العام	2027/01/08م
3	أحكام خاصة بالمخازن	• إقفال دفتر وأنظمة المخازن للسنة المالية 2026 بصورة نهائية	2027/01/11م
		يبدأ العمل بنظام المخازن للسنة المالية 2027 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية العام 2027 شريطة إقفال دفتر المخازن للسنة المالية 2026.	
		• اعتماد الفواتير ومستندات الصرف العائدة للسنة المالية 2026	2027/01/08م
		• إقفال دفتر المدفوعات للسنة المالية 2026	2027/01/11م
		يبدأ العمل بنظام المدفوعات للسنة المالية 2027 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية السنة المالية 2027 شريطة إقفال دفتر المدفوعات للسنة المالية 2026.	
4	الرواتب	• إدخال التعديلات على كشوفات الرواتب الشهرية لشهر ديسمبر 2026	2026/12/15م



م	البيان	الإجراء	موعد التنفيذ (بحد أقصى)
		• إقفال كشوفات الرواتب الشهرية لشهر ديسمبر 2026	2026/12/18م
5	المناقلات	• استلام طلبات التعديل على ميزانية الوظائف في النظام الآلي لميزانية الوظائف "ماس".	2026/12/18م
		• إجراء المناقلات المالية، ويستثنى من ذلك إجراءات تعزيز بند الحساب الوسيط لميزانية الوظائف وما يترتب عليه من مناقلات مالية لتسوية أي فروقات مالية ناتجة عن الصرف الفعلي على التوليفات المحاسبية المختلفة الخاصة بتعويضات الموظفين.	2026/12/31م
		يجوز للجهات الاتحادية طلب إجراء مناقلات تصحيحية بعد التاريخ أعلاه والتي لها الأثر على دقة وصحة البيانات المالية للجهة بعد التنسيق وأخذ الموافقات اللازمة من قبل الإدارة المعنية في وزارة المالية.	
6	المقبوضات	• إيداع المقبوضات العائدة للسنة المالية 2026 في الحسابات البنكية المختصة	2026/12/31م
		• قيد فواتير حركة الإيراد وقيد الذمم المدينة العائدة للسنة المالية 2026.	2027/01/06م
		• إقفال دفتر المقبوضات للسنة المالية 2026	2027/01/11م
	أحكام خاصة بالمقبوضات	يبدأ العمل بنظام المقبوضات للسنة المالية 2027 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية السنة المالية 2027، شريطة إقفال دفتر المقبوضات للسنة المالية 2026.	
7	التسويات البنكية	• إجراء التسويات البنكية ومطابقتها لرصيد البنك الفعلي ورصيد الأستاذ العام للسنة المالية 2026	2027/01/13م
	أحكام خاصة بالتسويات البنكية	تلتزم كافة الوزارات بالانتهاء من تسوية ومطابقة الحساب المصرفي الصفري لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في نفس الموعد، والتأكد من تسجيل وقيد كافة عمليات التمويل اليومية المصرفية التي تتم على تلك الحسابات والتي تغذيها من حساب وزارة المالية - حساب الخزانة الموحد لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.	
8	دفتر الأصول	• الجرد السنوي	2026/12/31م
		• التحديث على بيانات الأصول الثابتة بناء على نتائج الجرد الفعلي	2027/01/06م
		• مطابقة سجل الأصول مع أرصدة الأصول في دفتر الأستاذ العام	2027/01/08م
		• إجراء التعديلات المحاسبية النهائية (إن وجدت)	2027/01/11م
		• إقفال دفتر الأصول للسنة المالية 2026	2027/01/12م



م	البيان	الإجراء	موعد التنفيذ (بحد أقصى)
	أحكام خاصة بالأصول	التأكد من أن سجل الأصول يتضمن كافة الأصول التي تمتلكها و/ أو تسيطر عليها الجهة الاتحادية كما في 2026/12/31م.	
		التأكد من قيد وترحيل كافة قيود الاستهلاك الخاصة بالأصول الثابتة/ إطفاء الأصول غير الملموسة حتى 2026/12/31م.	
		التواصل مع الجهات المعنية بإدارة المشاريع سواء كانت خارج أو داخل الدولة للتأكد من حصر كافة الفواتير والمستخلصات التي تعود للسنة المالية 2026 والخاصة بالمشاريع تحت التنفيذ.	
		متابعة حالة المشاريع والتأكد من رسملة المشاريع التي تم الانتهاء منها وتحويلها إلى بند الأصول المعني.	
		يبدأ العمل بنظام الأصول الثابتة للسنة المالية 2027 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية السنة المالية 2027، شريطة إقفال دفتر الأصول الثابتة للسنة المالية 2026.	
9	الأستاذ العام	• إقفال دفتر الأستاذ العام بصورة مبدئية	2027/01/22م
		• إقفال دفتر الأستاذ العام للسنة المالية 2026 بشكل نهائي.	بعد صدور قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية 2026.
	أحكام خاصة بدفتر الأستاذ العام	التأكد من ترحيل كافة مستندات القيد الخاصة بالسنة المالية 2026 قبل إقفال دفتر الأستاذ العام.	